المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

- إعداد التراب الوطني والتعمير-

مشروع نجاعة الأداء

مشروع قانون المالية

2018

فهرس

1. الجزء الأول: تقديم الوزارة 5
1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة 5
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 8
إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 9
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج 9
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 10
برنامج 602 : التعمير و الهندسة المعمارية 10
برنامج 603 : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية 11
برنامج 610 : الدعم والمصالح المتعددة 11
5. توزيع جهوي لاعتمادات برامج 12
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 13
2. الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة 14
برنامج 602 : التعمير و الهندسة المعمارية 14
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 14
2. مسؤول البرنامج 16
3. المتدخلين في القيادة 16
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 16
برنامج 603 : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية 22
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 22
2. مسؤول البرنامج 22
3. المتدخلين في القيادة 23
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 23
برنامج 610 : الدعم والمصالح المتعددة 26
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 26
2. مسؤول البرنامج 27
3. المتدخلين في القيادة 28
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 25

3. الجزء الثالث : محددات النفقات 38
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 38
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 38
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 39
تعليق..... **Erreur ! Signet non défini.**
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية**Erreur ! Signet non défini.**
برنامج 602 : التعمير و الهندسة المعمارية ..... **Erreur ! Signet non défini.**
برنامج 603 : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية..... **Erreur ! Signet non défini.**
برنامج 610 : الدعم والمصالح المتعددة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

1. الجزء الأول: تقديم الوزارة

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة

1. اختصاصات ومهام الوزارة :

طبقا للمرسوم رقم 2.14.478 صادر في 11 من شوال 1435 (8 أغسطس 2014) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني تعنى وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني بإنجاز مهمة شاملة تتمثل في إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجالات إعداد التراب والتعمير والهندسة المعمارية. كما تساهم أيضا، وفي حدود المهام المنوطة بها والمذكورة أعلاه، في إعداد السياسة الحكومية في مجال التنمية القروية وذلك بالتنسيق مع الوزارة والهيئات المعنية.

تنقسم مهام الوزارة على النحو التالي:

- وضع السياسة الحكومية في مجال إعداد التراب على المستوى الوطني والجهوي.
- ترسيخ التقارب والتكامل بين السياسات العمومية وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية.
- وضع استراتيجيات وبرامج عمل لتعزيز التعمير والهندسة المعمارية وذلك بالتنسيق مع مختلف الوزارات المعنية وضمان تنفيذها.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير وتطوير المجالات الترابية المندمجة، المستدامة والتنافسية وذلك بالتنسيق مع جميع المعنيين بهذا المجال.
- وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز جودة وسلامة المباني والمشهد الحضري، إعادة التأهيل والحفاظ على التراث المعماري وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية.
- اقتراح التشريعات والأنظمة المتعلقة بمجالات إعداد التراب، التعمير والهندسة المعمارية والعمل على تحيينها.
- الحرص على تدريب وتأهيل الأطر التقنية في مجالات التعمير وإعداد التراب والهندسة المعمارية.

2. محاور استراتيجية الوزارة:

إن الرهانات التي تجابهها بلادنا في الوقت الراهن بحكم التحولات الديمغرافية التي شهدتها في السنوات الاخيرة وتغير أنماط عيش الأوساط الاجتماعية وتحديات التنمية المستدامة، وفي ظل سياق اقتصادي يتسم بالتنافسية كمسألة حتمية تلازم تطور المجالات سواء حضرية كانت أو قروية، أضحت تستلزم نهج مقاربة مندمجة تعتمد التنسيق والالتقائية والتكامل بين مختلف القطاعات الحكومية و تتطلب اعتماد رؤية استشرافية تسمح بالتنزيل السليم للسياسات العمومية على المستوى المجالي وتضمن تكامل المخططات والبرامج الجهوية للتنمية .

من هذا المنطلق، وبناء على التراكمات التي عرفها قطاع التعمير وإعداد التراب، تولي الوزارة اهتماما بالغا للمرجعية الوطنية والمرجعيات المجالية لإعداد التراب باعتبارها آليات تضمن تحديد المبادئ العامة لسياسة

إعداد التراب ببلادنا وتضمن تنسيق الاختيارات الكبرى للتهيئة المجالية بين مختلف الجهات. هذا، بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام لمسألة اليقظة الترابية وما يتيحه إحداث مرصد وطني لتتبع وتقييم نجاعة البرامج والاستراتيجيات الوطنية، وكذا مخرجات مجموعة من الدراسات الاستراتيجية من قبيل المخطط الوطني للشبكة الحضرية، كآلية ستسمح بملامسة وقع حركية التمدن ببلادنا وما يقتضيه استشراف نمو وإعادة التوازن للمنظومة الحضرية من خلال تعزيز الفضاءات المتربولية وتثمين المدن المتوسطة ودعم المراكز الصاعدة وإحداث الأقطاب الجديدة .

كما أنه، واستمرارا للمجهودات التي تبدل لتغطية الجهات بمخططات مرجعية لإعداد التراب عن طريق شراكات مع المجالس الجهوية، وبالنظر إلى الأهمية التي تحظى بها هذه المخططات في رسم المعالم الأساسية لاختيارات التنمية التي تصبو إليها كل جهة من جهات المملكة، تسهر الوزارة على مواكبة المجالس الجهوية في إعداد تلك المخططات وذلك بهدف التغطية الكاملة للتراب الوطني بوثائق مرجعية لإعداد التراب وفق منظور استشرافي، سيسهم لامحالة في تعزيز وضع برامج جهوية للتنمية وفق مقاربة تشاركية ومجالية.

وتمثل مسألة تأهيل النطاقات القروية والإسهام في تحسين ظروف عيش الساكنة بها إحدى اهتمامات هذه الوزارة، ويشكل برنامج المساعدة المعمارية لفائدة العالم القروي أحد أبرز المحاور التي تم اعتمادها في هذا الاتجاه، والتي استأثرت باهتمام واسع من طرف الفاعلين العموميين وباقي الشركاء المؤسساتيين للوزارة، إلا أن التقييم الذي خضعت له التجربة الممتدة منذ سنة 2004 حتى سنة 2011 أبان عن مجموعة من النواقص والاكراهات، تجلت بالخصوص في ضعف الموارد المخصصة للبرنامج و ضعف الشراكات المحصل عليها ، وتداخل معايير الانتقاء وصعوبة تحديد الفئات المستهدفة، علاوة على تباين الأولويات بين منطقة وأخرى. بناء على هذه المعطيات، انخرطت الوزارة في نسخة جديدة من برنامج المساعدة المعمارية لساكنة العالم القروي وفق مقاربة جديدة تقوم على عنصر الشراكة مع المجالس الجهوية وتعبئة تمثيليات الوزارة على الصعيدين المحلي والجهوي، وذلك عبر التأطير التقني للمستفيدين المنتمين للنطاقات القروية بإعداد تصاميم البناء الذاتي والتصاميم النموذجية، أو من خلال إعداد تصاميم لإعادة الهيكلة وتوجيه التعمير وكذا تصاميم تحديد الدواوير وإنجاز الدراسات المعمارية التي تهم العالم القروي.

ضمن نفس السياق، وفي إطار الاعتمادات المتاحة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وتفعيلا للبرنامج الوطني للمراكز الناشئة، تنكب الوزارة على تفعيل مقاربة خاصة بتهيئة وتأهيل المراكز الصاعدة في إطار شراكات محلية، وذلك وعيا منها بما لهذه المراكز من دور بنيوي في هيكلة المناطق ذات الطبيعة القروية وتحسين المشهد العمراني وتنظيم وتقريب الأنشطة والخدمات العمومية وتقوية جاذبية النطاقات القروية المحيطة بها .

وفي ميدان التعمير، أضحى تبني مقاربة متجددة للسياسة الحضرية الوطنية، أمرا ضروريا، يقوم بالأساس على إعداد مرجعيات تقنية جديدة من شأنها تجويد مضامين وثائق التعمير وأجرأة مبادئ التعمير المستدام ومراجعة مناهج التخطيط المجالي المعتمدة وتحيين المنظومة القانونية الخاصة بالقطاع، علاوة على الحرص على تنظيم وتأطير نمو مختلف المجالات من خلال تبني مقاربة جديدة " في أفق مجالات 2040" ودلك عبر تحديد إطار يسمح بتحقيق تنمية متجانسة ومتناسقة على مختلف الأصعدة للمجالات. ويرتبط هذا الإطار بأربع مستويات عملية واستراتيجية متكاملة لهذا الاستشراف المجالي، وهي التخطيط الاستراتيجي المندمج، الرفع من قدرة مقاومة وتكيف المجالات، وكذا الاستدامة المجالية، علاوة على التحولات الرقمية للمجالات.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الوزارة على مستوى تعميم وتجويد وثائق التعمير، بالنظر للأهمية التي تكتسيها هذه الوثائق في تأطير وتنظيم نمو المجالات باعتبارها مرجعية تقنية وقانونية، تولي الوزارة أهمية قصوى لهذه الوثائق وتطمح إلى الاستمرار في ضمان خط تصاعدي لمستوى المصادقة سنويا عن وثائق التعمير (بما يزيد عن 120 وثيقة كمعدل سنوي)، مع إيلاء أهمية لتغطية المدن الكبرى والمجالات التي تعرف ضغطا عمرانيا.

وبغية تأهيل ورد الاعتبار للموروث المعماري والعمراني وإدماجه بالدورة الاقتصادية، بات من اللازم وضع استراتيجية وطنية خاصة بالمدن العتيقة والقصبات وأخرى تعنى بالمشاهد الطبيعية. في إطار مقاربة تقوم على تثمين التراث المعماري وإبداع هندسة معمارية بلمسة متجددة، وإيلاء المشهد العمراني رونقا يزاوج بين تراثنا الأصيل من جهة والمتطلبات العصرية من جهة ثانية.

وباعتبارها مرفقا إداريا يؤدي خدمة لمختلف المرتفقين ووعيا منها بالتوجيهات النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 14 أكتوبر 2016، تلتزم الوزارة بالانخراط في مسلسل عصرنة الإدارة والعمل بالممارسات الجيدة في إطار مبادئ الحكامة من خلال تبسيط المساطر وتجويد الخدمات المقدمة لعموم المواطنين وتعميم العمل بالتدبير اللامادي في أفق تحقيق مجالات ترابية رقمية.

أما على مستوى التكوين فالوزارة دائمة الحرص على مواكبة المعاهد والمدارس الوطنية التابعة لها ضمن مبدأ توفير عرض عمومي للتكوين من خلال احداث قطب للتكوين في مهن التعمير والتهيئة والهندسة المعمارية يساير متغيرات العصر ويستجيب للحاجيات التي يفرضها تطور المجالات، وذلك دون إغفال لمواكبة المهنيين في ميدان الهندسة المعمارية لأجل تحصين مكاسب المهنة وتخليق الممارسات بها وتجويدها خدمة للصالح العام.

<u>تعتمد الوزارة ثمانية مبادئ توجيهية تندرج تحت شعار " معا لإعداد مجالات الغد":</u>

- ✓ تقوية سياسة إعداد واستشراف المجالات؛
- ✓ مصاحبة المجالات نحو تحقيق تنمية ترابية مستدامة؛
- ✓ تعزيز التعمير الاستشرافي والمستدام والمحفز من أجل مصاحبة دينامية تنمية الجماعات الترابية؛
- ✓ إعادة تثمين التراث المعماري والمهن؛
- ✓ تحديث وإثراء الترسانة القانونية المؤطرة للقطاع؛
- ✓ تطوير المعرفة والخبرات في مجالات عمل الوزارة؛
- ✓ تقوية كفاءات المهن الداعمة لمصاحبة جيدة؛
- ✓ تعزيز اللاتمركز وتحسين تمثيلية الوزارة على المستوى الترابي مع الأخذ بعين الاعتبار.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018

جدول 1 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	(قانون المالية لسنة 2017) الميزانية العامة	(مشروع قانون المالية لسنة 2018) الميزانية العامة	مشروع قانون المالية(الميزانية العامة) لسنة 2018 / قانون المالية(الميزانية العامة) لسنة 2017
الموظفون	127 500 000	130 858 000	1.02
المعدات والنفقات المختلفة	576 636 000	607 000 000	1.05
الاستثمار	293 900 000	347 200 000	1.18
المجموع	998 036 000	1 085 058 000	1.08

جدول 2 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2018
	مشروع قانون المالية للسنة 2018	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	130 858 000					
المعدات و النفقات المختلفة	607 000 000	37 000 000	15 045 000			
الاستثمار	347 200 000	13 000 000	13 000 000			
المجموع	1 085 058 000	50 000 000	28 045 000	0	0	1 107 013 000

إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

		فصل نفقات المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	المجموع
المدارس الوطنية للهندسة المعمارية	إعانة تجهيز المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط	20000000	6000000	26000000
	إعانة تجهيز المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمراكش	4500000	2000000	6500000
	إعانة تجهيز المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بتطوان	4500000	2000000	6500000
	إعانة تجهيز المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بفاس	4000000	2000000	6000000
المعهد الوطني للتهيئة والتعمير	إعانة تجهيز المعهد الوطني للتهيئة والتعمير بالرباط	3183000	1000000	4383000

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج

جدول 3: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2017)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية 2018 لسنة)			% مشروع قانون المالية لسنة 2018 / قانون المالية لسنة 2017 %
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الدعم والمصالح المتعددة	0	130 858 000	102 000 000	76 380 000	0
التعمير و الهندسة المعمارية	0		505 000 000	231 820 000	0
إعداد التراب و دعم التنمية الترابية	0			39 000 000	0
	0				0
المجموع	0	130 858 000	607 000 000	347 200 000	0

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة 2018	مرافق الدولة المسيرة بصورة 2018		حسابات المرصدة لأمور خصوصية 2018		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2018
	مشروع قانون المالية للسنة 2018	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	
الدعم والمصالح المتعددة	309 238 000	49 383 000				309 238 000
التعمير و الهندسة المعمارية	736 820 000					736 820 000
إعداد التراب و دعم التنمية الترابية	39 000 000					39 000 000
المجموع	1 085 058 000					1 085 058 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 602 : التعمير و الهندسة المعمارية

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المشاركة في نفقات الاستثمار للوكالات الحضرية	0	116 000 000	116 000 000
(الهندسة المعمارية 1)	0	3 000 000	3 000 000
المساهمة في نفقات التسيير للوكالات الحضرية	505 000 000	0	505 000 000
إعانة	0	67 000 000	67 000 000
التعمير	0	45 820 000	45 820 000

برنامج 603 : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إنجاز دراسات جهوية		4 000 000	4 000 000
انجاز الدراسات الاساسية		35 000 000	35 000 000

برنامج 610 : الدعم والمصالح المتعددة

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	1 000 000	0	1 000 000
إعانة	5 035 000	0	5 035 000
بناء وتجهيز	0	840 000	840 000
دعم المهام	1 000 000	0	1 000 000
إعانة	10 010 000	0	10 010 000
تداريب وتكوين	660 000	0	660 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	3 100 000	0	3 100 000
دعم المهام	73 229 000	0	73 229 000
التدريس والبحث	5 191 000	0	5 191 000
مصاريف الطلبة	105 000	0	105 000
التواصل والتعاون و نظم المعلومات	0	14 000 000	14 000 000
المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية	0	12 000 000	12 000 000
المعهد الوطني للتهيئة والتعمير	0	1 000 000	1 000 000
تحديث الإدارة	0	840 000	840 000
دعم المهام	2 670 000	47 700 000	50 370 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات برامج

جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
جهة درعة - تافيلالت	30 173 000	8 140 000	38 313 000
جهة الشرق	37 598 000	8 140 000	45 738 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	19 563 000	4 140 000	23 703 000
جهة بني ملال - خنيفرة	33 448 000	8 140 000	41 588 000
جهة الدار البيضاء-سطات	42 825 000	15 140 000	57 965 000
المصالح المشتركة	55 941 000	212 520 000	268 461 000
جهة سوس - ماسة	33 458 000	8 140 000	41 598 000
جهة فاس - مكناس	77 050 000	14 140 000	91 190 000
جهة الداخلة - واد الذهب	16 383 000	4 140 000	20 523 000
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	99 008 000	23 140 000	122 148 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	69 045 000	18 140 000	87 185 000
جهة كلميم - واد نون	14 423 000	5 140 000	19 563 000
جهة مراكش - آسفي	78 085 000	18 140 000	96 225 000
المجموع	607 000 000	347 200 000	954 200 000

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
نفقات الموظفين	0	130 858 000	160 000 000	190 000 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	0	607 000 000	635 000 000	660 000 000
نفقات الاستثمار	0	347 200 000	399 500 000	426 000 000
المجموع	0	1 085 058 000	1 194 500 000	1 276 000 000

جدول 10: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	0	49 383 000	57 000 000	64 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	0	0	0	0

جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
إعداد التراب و دعم التنمية الترابية				
الميزانية العامة	15 100 000	39 000 000	45 000 000	50 000 000
التعمير و الهندسة المعمارية				
الميزانية العامة	691 400 000	736 820 000	797 500 000	839 000 000
الدعم والمصالح المتعددة				
الميزانية العامة	291 536 000	309 238 000	352 000 000	387 000 000

2. الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة

برنامج 602 : التعمير و الهندسة المعمارية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

في أفق مواكبة الدينامية التنموية للمجالات، تواصل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة مجهوداتها من أجل تطوير تعمير مستدام وعملياتي مرتكز على التشاور والمشاركة والتحفيز من خلال إعادة النظر في المرجعيات التقنية والتشريعية والقانونية المنظمة للتعمير وتحديث وتجويد آليات الاستشراف والتتبع دون إغفال جانب تقوية القدرات وتأهيل الفاعلين.

وتروم هاته المنهجية بلورة مقاربات متجددة واستشرافية لضمان تنمية ترابية مرنة، مدمجة ومستدامة، من شأنها رفع التحديات الكبرى للتمدن والعولمة وذلك من خلال إطلاق برنامج وطني للتعمير المستدام مرتكز على خمس دعامات عملية واستراتيجية:

- **التخطيط الاستراتيجي المستدام**: يهدف إلى إعداد جيل جديد من وثائق التعمير مرتكز على مبادئ التعمير المستدام ويتوخى تطوير مستوطنات بشرية مفتوحة وسهلة الولوج، مرنة ومستدامة.
- **استدامة المجالات**: والتي تهدف إلى تطوير مقاربات متجددة عل مستوى المجالات الترابية نخص بالذكر الأحياء والمدن البيئية وتشجيع الزراعة الحضرية ووضع نماذج استشرافية لتطور المجالات الحضرية تهم اعداد نماذج رقمية للتطور العمراني للمدن الكبرى وتطوير الإمكانات المتاحة لتكثيف المدن وإعادة توظيف الأوعية العقارية ونهج مقاربات التجديد الحضري وتأهيل الفضاءات المحاذية للوديان التي تخترق بعض المدن والمراكز الكبرى وتأهيل المقاليع على مستوى المدن وذلك في سياق تحقيق طموح البناء التشاركي للمدينة المستدامة.
- **مرونة المجالات**: حيث سيتم العمل على المدى القريب والمتوسط، على تغطية مجموع التراب الوطني بخرائط قابلية للتعمير كوثائق مرجعية تمكن من الأخذ بعين الاعتبار لبعد الأخطار والكوارث الطبيعية خلال دراسات التخطيط الحضري ولاسيما في مرحلة إعداد مختلف وثائق التعمير.
- **الاستشراف الحضري**: يعتبر الاستشراف الحضري مقاربة تخدم استدامة التمدن وآلية مهمة للمساعدة في فهم التحولات المجالية وذلك بمقاربة الإشكالات في شموليتها وتمكين مختلف الفاعلين من الانخراط في نقاش جماعي حول الرهانات المستقبلية والاختيارات الممكنة لمواكبة التحديات الناجمة عنها بهدف توجيه الفاعلين نحو استراتيجيات طموحة واستباقية من شأنها ضمان حكامة ترابية ناجعة.

إن الانخراط في سياق تفعيل المنهجية الاستشرافية يفرض اتخاذ مبادرات مختلفة. فالأمر يتعلق باختيارات وتوجهات تروم جعل النمو الحضري كعامل رئيسي للتنمية على المستوى المحلي للاستفادة من الدور الإيجابي للمدن كفضاءات مولدة للحلول، اعتماد منظور الاستدامة والوقاية من الأخطار الطبيعية والتغيرات المناخية، استباق الدينامية الحضرية المتنامية وإرساء أسس تنمية متوازنة للمجالات من شأنها تقوية قدراتها الإنتاجية ودعم تماسكها الاجتماعي، وينبغي

التأكيد كذلك على أن المنهجية الاستشرافية تتوخى بالأساس إحاطة أصحاب القرار ومختلف الشركاء بالعناصر الضرورية لملائمة السياسات العمومية المعتمدة بهدف تحقيق غد أفضل لمجالاتنا الترابية، وذلك بالارتكاز على بلورة سيناريوهات إرادية وطموحة.

- **التحويل الرقمي للمجالات**: والذي يهدف إلى وضع مخططات توجيهية للتحويل الرقمي للمجالات داخل المدن وذلك في أفق بناء رؤية عملياتية لمسار رقمنة المجالات وتطوير الخدمات الإلكترونية الضرورية.

كما أن تثمين التراث المعماري والمشاهد الطبيعية والمحافظة عليها تشكل كذلك أسبقية مهمة ورافعة أساسية للتنمية من خلال الرفع من الجودة المعمارية والمشهدية والحرص على احترام الهويات والخصوصيات المحلية وذلك من خلال تقوية وتحسين مستوى التكوين في مهن الهندسة المعمارية وتخطيط المدن.

وبالنظر إلى كون الرفع من الجودة المعمارية للإطار المبني تشمل أولوية حكومية، فإن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة تقوم بالعديد من التدخلات المحددة والمتكاملة بهذا الخصوص وذلك دون إهمال رهان تنمية العالم القروي حيث تتم مباشرة عدة عمليات بهدف إنقاذ ورد الاعتبار وإنعاش التراث المعماري القروي وتأطير التدخلات المعمارية داخل هاته المجالات.

وبهذا الصدد، تهدف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- تطوير نماذج متجددة للتنمية الحضرية وذلك بهدف إرساء مبادئ التعمير المستدام؛
- تعميم تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير، نخص بالذكر الوثائق التالية:
  - المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية وذلك بالتركيز على القطاعات الحضرية الوظيفية والمناطق المعرضة للضغط العمراني المرتفع وكذا المجالات التي تعرف ديناميات تنموية مهمة؛
  - تصاميم التهيئة؛
  - تصاميم تنمية التجمعات القروية.
- مواكبة وتتبع التأطير التقني والقانوني لقطاع التعمير؛
- مواكبة وتأطير الفاعلين والمتدخلين في ميدان التعمير؛
- دعم ومواكبة الاستراتيجيات القطاعية بهدف ضمان إعدادها الجيد والحرص على تناسقها واستشراف مدى تأثيرها على المجالات الترابية؛
- تبسيط المساطير وتحسين مناخ الأعمال بهدف جلب وتشجيع الاستثمارات؛
- تطوير ميكانزمات الرصد والاستشراف من أجل تتبع مختلف الظواهر الحضرية؛
- تأطير ومساعدة المتدخلين في مجال الإنتاج المعماري؛
- الرفع من الجودة المعمارية والمشهدية مع الحرص على احترام الخصوصيات المحلية؛
- تثمين التراث المعماري والمشهدي؛
- تجويد مسالك التكوين والولوج لمهنة المهندس المعماري.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير التعمير.

3. المتدخلين في القيادة

يتولى مسؤولية التنزيل العملياتي للبرنامج كل من السيديين مدير التعمير ومدير الهندسة المعمارية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1: تعميم تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير

المؤشر1: نسبة التغطية بوثائق التعمير

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	53.5%	56%	63.5%	66.5%	73.2%	73.2%	2020

1. توضيحات منهجية

عدد الجماعات المتوفرة على الأقل على تصميم تهيئة أو تصميم تنمية التكتلات العمرانية القروية مصادق عليه تترتب عليه الآثار القانونية لإعلان المنفعة العامة/ العدد الإجمالي للجماعات.

المعدل يحتسب بناء على عدد تصاميم التهيئة وتصاميم تنمية التكتلات القروية المصادق عليها تترتب عليها الآثار القانونية لإعلان المنفعة العامة على مستوى كل جماعة والعدد الإجمالي للجماعات الذي يصل إلى 1503 جماعة.

2. مصادر المعطيات

مديرية التعمير.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء

4. تعليق

آثار إعلان المنفعة العامة منصوص عليها في المادة 28 من القانون 12.90 المتعلق بالتعمير.

الهدف 2: إعداد دلائل مرجعية، معايير وتوجهات لتأطير التعمير

المؤشر1: عدد الدلائل المرجعية والمعايير التقنية والقانونية المعتمدة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد الدلائل المرجعية	2	4	5	6	7	8	2020

1. توضيحات منهجية

يتعلق الأمر بحساب عدد الدلائل والمعايير التقنية والقانونية المعتمدة التي تندرج في إطار برنامج الإصلاحات القانونية الخاصة بميدان التعمير وفي إطار البرنامج الوطني للتعمير المستدام والذي يهدف إلى تطوير مقاربات متجددة على مستوى المجالات الترابية.

2. مصادر المعطيات

مديرية التعمير.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء

4. تعليق

لا شيء

الهدف 3: دعم الارتقاء نحو تعمير مستدام

المؤشر1: عدد الدراسات الاستشرافية والوقائية المعتمدة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد الدراسات	62	70	80	90	100	100	2020

1. توضيحات منهجية

يتعلق الأمر بحساب عدد الدراسات الاستشرافية والوقائية المعتمدة على الصعيد الوطني و التي تندرج في إطار البرنامج الوطني للتعمير المستدام (دراسات حول التحول الرقمي للمجالات، دراسات الوقاية وتدبير المخاطر، دراسة متعلقة بوضع نماذج استشرافية لتطور المجالات الحضرية، دراسات حول الحركية والتنقلات الحضرية، دراسات حول الانتقال الطاقي، دراسات حول المشاريع الحضرية، دراسات حول التجديد الحضري، دراسات حول التنمية السياحية، دراسات حول تنمية وتنظيم القطاع التجاري، علاوة على الدراسات المتعلقة بالمدن الإيكولوجية والأحياء البيئية والمخططات الخضراء، الزراعة الحضرية، إعادة تأهيل المقالع في المدن، تهيئة الضفاف والأودية والأنهار، تقييم الممارسات الحضرية،...).

2. مصادر المعطيات

مديرية التعمير والوكالات الحضرية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء

4. تعليق

لا شيء

المؤشر2: عدد الدراسات المعتمدة للتأهيل وتدارك الخصاص

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد الدراسات	167	120	100	80	60	60	2020

1. توضيحات منهجية

يتعلق الأمر بحساب عدد الدراسات المعتمدة على الصعيد الوطني لتأهيل وتدارك الخصاص (دراسات إعادة الهيكلة، دراسات التأهيل الحضري، إلخ.)

2. مصادر المعطيات

مديرية التعمير والوكالات الحضرية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء

4. تعليق

لا شيء

الهدف 4: تعزيز الجودة المعمارية والمناظر الطبيعية وصونها والحفاظ على التراث المبني

المؤشر1: معدل تنفيذ برنامج إعداد المواثيق المعمارية والمناظر الطبيعية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
الميثاق	56	61	66	71	76	86 ميثاق	2022

48 ميثاق أنجزت الى حدود 2014 55,81%

1. توضيحات منهجية

على عكس تصاميم التهيئة والإنقاذ (المؤشر 4.2) حيث الهدف هو تغطية المدن العتيقة القائمة وعددها 31، فإنّ المواثيق المعمارية والمناظر الطبيعية تغطي مواقع مختلفة، منها مراكز صغيرة تقع على محاور الطرق أو السكك الحديدية، ومنها أحياء أو جماعة او مدينة كبيرة، مما يجعل من المستحيل تحديد القيمة المستهدفة بشكل موحد لكامل التراب الوطني.
على ضوء ما تقدم وبالنظر إلى الوتيرة المسجلة في تنفيذ هذا البرنامج، فقد حددت مديرية الهندسة المعمارية هدف إعداد 05 مواثيق معمارية سنويا، وعلى مدى 05 سنوات، مما سيجعل القيمة الإجمالية المستهدفة هي 86 ميثاقاً في أفق عام 2022.

2. مصادر المعطيات

مديرية الهندسة المعمارية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء

4. تعليق

لا شيء

المؤشر2: نسبة تغطية المدن العتيقة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد تصاميم التهيئة	01	03	03	03	03	31 مدينة عتيقة	2025

8 تصاميم تهيئة تمت المصادقة عليها الى حدود 2015

1. توضيحات منهجية

عدد المدن العتيقة المغطاة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار المصادق عليها/ عدد المدن العتيقة المزمع تغطيتها بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار الى حدود سنة 2019. باعتبار أن العدد الإجمالي للمدن العتيقة هو 31 (البنك الدولي)، تمت تغطية 7 منها بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار الى حدود سنة 2014.

2. مصادر المعطيات

مديرية الهندسة المعمارية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء

4. تعليق

لا شيء

برنامج 603 : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يشكل إعداد التراب الوطني رافعة أساسية تعتمدها الدولة لضمان انسجام وتنسيق وإلتقائية السياسات العمومية المؤثرة في المجالات الترابية. كما يمكن هذا القطاع الأفقي من استقراء مستقبل المجالات الترابية بناء على فهم دقيق للديناميات المجالية الراهنة، وكذلك على تحليل مختلف الرهانات والتغيرات التي تواجه المجالات. الشيء الذي يؤدي الى استباق التطورات المجالية على المديين المتوسط والطويل.

ولتحقيق هذا الغرض، تعمل الوزارة على تعزيز استباق الإشكاليات الترابية عبر وضع رؤى استراتيجية وموضوعاتية تروم استشراف مختلف الإكراهات والرهانات والآفاق المتعلقة بتقوية تنافسية وجاذبية المجالات الترابية، ودعم تدبير المجالات وتنميتها تنمية مستدامة، وأيضا تقوية المنظومة الحضرية وتعزيز دورها في التنمية المجالية.

وتماشيا مع توجهات البرنامج الحكومي ركزت الوزارة جهودها حول دعم تنمية مستديمة للمجالات الترابية من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ويتأتى تحقيق ذلك عبر مواكبة الجهات والأقاليم والجماعات الترابية إن على مستوى الاستراتيجية أو البرمجة أو تنفيذ مشاريع التنمية القروية.

ولبلوغ ذلك عملت الوزارة على تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في تحقيق إلتقائية السياسات العمومية على المستويين الوطني والترابي؛
- المساهمة في تقليص التفاوتات المجالية عبر إعداد ونشر وثائق التخطيط الاستراتيجي والأدوات المناسبة؛
- تنوير صناع القرار من خلال مجموعة من الخبرات والدراسات الاستشرافية؛
- رصد الديناميات المجالية وجمع وتحليل وتثمين ونشر المعلومة الترابية؛
- مواكبة الجهات على مستوى بلورة رؤية للتنمية الترابية المندمجة وإعداد وتفعيل برنامج التنمية الجهوية وتنفيذه؛
- دعم التخطيط الاستراتيجي الإقليمي؛
- دعم البرامج و المشاريع الترابية لتنمية العالم القروي؛
- دعم الفاعلين المحليين على مستوى الهندسة والتنمية المجالية.

2. مسؤول البرنامج

مديرة إعداد التراب الوطني.

3. المتدخلين في القيادة

يسند الإشراف على تنفيذ هذا البرنامج إلى السيدة مديرة إعداد التراب الوطني والسيد مدير دعم التنمية المجالية والمفتشين الجهويين للوزارة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1: معالجة الإشكالات المجالية عبر بلورة خبرات استشرافية وموضوعاتية باعتماد آليات التخطيط الاستراتيجي.

المؤشر1: نسبة الإجابة عن الإشكالات المجالية حسب حاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
النسبة المئوية	14%	35%	60%	80%	100%	100%	2020

1. توضيحات منهجية

من بين المهام الاستراتيجية للوزارة هي تنوير أصحاب القرار عبر إنجاز خبرات استشرافية واستراتيجية حول الإشكاليات المجالية الحاسمة او التي تكتسي أهمية بالنسبة لتنمية المجالات. هذا المؤشر يعكس مستوى إنجاز او إتمام المهمة، وذلك بتسليط الضوء على عدد الإشكالات المجالية المعالجة علاقة بالتدخلات ذات الأولوية والمسجلة في البرنامج التوقعي الثلاثي.

عدد الإشكالات المجالية المعالجة \ العدد الإجمالي الإشكالات ذات الأولوية المسجلة في البرنامج التوقعي.

- إذا كان المعدل أقل من 30% يعني أن نسبة المعالجة ضعيفة.
- إذا كان المعدل يتمحور ما بين 30% و60% يعني أن نسبة المعالجة متوسطة.
- إذا كان المعدل يفوق 60% يعني أن نسبة المعالجة مقبولة.

2. مصادر المعطيات

- مديرية دعم التنمية المجالية / قسم التقييم والهندسة الترابية.
- مديرية إعداد التراب الوطني/ قسم رصد الديناميات المجالية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

أحيانا الإشكالات المعالجة لا تدرج في قاعدة البرنامج التوقعي ولكن تظهر مع التحولات والتطورات بمرور الوقت الامر الذي يمكن أن يغير تفسير المؤشر.

4. تعليق

لا شيء

الهدف 2: مواكبة المجالات في إعداد رؤية استراتيجية للتنمية ودعم برنامج التنمية المجالية

المؤشر1: عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي و مشاريع التنمية الترابية المنجزة للاستجابة لحاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
	--	--	25	50	75	75	2018

1. توضيحات منهجية

تتطلب مواكبة المجالات لتحقيق تنمية مندمجة تقديم الدعم اللازم لمختلف الفاعلين في إعداد أدوات ووثائق التخطيط الاستراتيجي، وبلورة برامج ومشاريع التنمية الترابية وتفعيلها. ويتعلق الأمر بوثائق التخطيط الاستراتيجي المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، أو التي يتم إعدادها بمبادرة من الوزارة خصوصا تلك المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي الإقليمي. وذلك من أجل بلوغ أهداف النجاعة والفعالية والانسجام في السياسات والتدخلات العمومية.

أما فيما يتعلق ببرامج ومشاريع التنمية الترابية، فإن المواكبة تتمثل أساسا في تقديم الدعم التقني والمنهجي أثناء صياغة وإعداد البرامج والمشاريع ودعم تفعيلها بتناسق وتناغم مع التوجهات الاستراتيجية المنبثقة عن وثائق التخطيط الترابي، مع العمل على مواكبة تنزيلها على أرض الواقع.

ويشير هذا المؤشر إلى مجموع أدوات التخطيط وبرامج التنمية الترابية التي يتم صياغتها و إعدادها وذلك بهدف بلوغ النجاعة المطلوبة في تغطية كافة التراب الوطني بوثائق التخطيط الاستراتيجي وفي إعداد وتفعيل برامج تنموية وفق مقاربة ترابية وتشاركية.

2. مصادر المعطيات

مديرية دعم التنمية المجالية / قسم التقييم والهندسة الترابية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

إذا كان هذا المؤشر يعكس النجاعة المطلوبة من خلال عدد الأدوات والبرامج المنجزة لدعم ومواكبة التنمية الترابية، فإنه بالمقابل لا يبرز المجهودات المبذولة من طرف مكونات الوزارة مركزيا وجهويا على مستوى المواكبة والتأطير التقني والمنهجي الذي يرافق مسلسل إعداد هذه الأدوات والبرامج.

4. تعليق

لا شيء

الهدف 3: دعم هيئات الحكامة لإعداد التراب الوطني وأدوات اليقظة والهندسة الترابية.

المؤشر1: عدد أدوات اليقظة والهندسة الترابية التي تمت صياغتها أو إنجازها

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
		2	4	6	8	5	2017

1. توضيحات منهجية

إن بلورة التصورات الاستراتيجية والبرامج التنموية وتفعيلها يتطلب توفير مجموعة من الأدوات والدعائم التقنية والمنهجية الكفيلة بتحقيق النجاعة المطلوبة في ملائماتها مع مؤهلات وحاجيات وإكراهات التنمية بالمجالات الترابية.

وتتوزع هذه الأدوات بين ما هو مرتبط بالرصد واليقظة كالمراصد، والأنظمة المعلوماتية لتوفير المعطيات الترابية، أو ما يتعلق بأدوات الهندسة الترابية من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين، وصياغة دعائم منهجية كالدلائل المرجعية، والدراسات الموضوعاتية.

ويمثل هذا المؤشر مجموع أدوات اليقظة والهندسة الترابية التي يتم صياغتها و إنجازها، وذلك بهدف بلوغ النجاعة المطلوبة في تقديم الدعم التقني والمنهجي اللازم أثناء بلورة التصورات الاستراتيجية وبرامج التنمية الترابية.

2. مصادر المعطيات

- مديرية إعداد التراب الوطني/ قسم رصد الديناميات المجالية.
- مديرية دعم التنمية المجالية / قسم التقييم والهندسة الترابية

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرمز المؤشر باختزال شديد إلى دعم المؤسسات الترابية بآليات البرمجة والتتبع، وهو دعم يحصى ويركز على الجانب الكمي فقط ولا يحيط بطبيعة الدعم ولا بمحتواه.

4. تعليق

تعمل سياسة إعداد التراب والتنمية المجالية على إعداد رؤى استشرافية واستراتيجيات ووضع التوجهات الكبرى قصد تحقيق تنمية مجالية ناجعة وعادلة ومستدامة عبر مقاربة ترابية تتوخى تحقيق الانسجام في التدخلات العمومية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية...

كما تستند هذه السياسة على مجموعة من آليات الحكامة وأدوات منهجية و تقنية لدعم المجالات الترابية في ميدان التخطيط الاستراتيجي وبرمجة المشاريع الترابية.

برنامج 610 : الدعم والمصالح المتعددة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

وعيا منها بأهمية المهن الأفقية الداعمة (تدبير الموارد البشرية والمالية، التكوين، التواصل والتعاون، الشؤون القانونية....) في تحسين نجاعة أدائها، تسعى الوزارة إلى تعزيز أداء المهن الداعمة من أجل مصاحبة جيدة لجميع مكونات الوزارة وذلك في إطار سعيها الحثيث لترسيخ أسس الحكامة الجيدة.

وفي هذا الصدد تسعى الوزارة لاعتماد تدبير حديث لمواردها البشرية يقوم على أساس الكفاءة والجدارة، كما سطرت برنامجا طموحا لإصلاح وتحيين القوانين التي تنظم مهام ومهن الوزارة وذلك في إطار التشاور مع جميع المسؤولين المعنيين.

وإيمانا منها بأهمية تطوير التعاون والتواصل، لما من شأنه أن يحسن مهارات وقدرات مواردها البشرية وانفتاحها على محيطها، وانسجاما مع التوجه الملكي الرامي إلى دعم البلدان الإفريقية الصديقة، فإن الوزارة تعتزم تعزيز روابط التعاون وتنويعها بهذه الدول في كافة المناحي المتعلقة بالتعمير وإعداد التراب الوطني والهندسة المعمارية.

ولتوفير الإمكانيات البشرية المؤهلة، فإن الوزارة بحكم إشرافها على كل من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير ومعهد تكوين التقنيين، سوف تعمل على إحداث قطب خاص بالهندسة الترابية. وفي هذا الصدد، وبغرض استباق حاجيات سوق العمل بملائمة مسالك التكوين مع مهن المستقبل؛ تم إطلاق أول مركز دراسات الدكتوراه للهندسة المعمارية. ولأجل تيسير ولوج عدد أكبر من الطلبة لشعبة الهندسة المعمارية، تم إحداث ثلاث مدارس للهندسة المعمارية بكل من مراكش وفاس وتطوان مع برمجة ثلاث مدارس أخرى، موازاة مع بلورة ميثاق لتعليم الهندسة المعمارية كمرجع للتكوين في هذا الميدان والحرف المرتبطة به.

ولتكريس وبلورة رؤيتها الاستراتيجية فإن هياكل الوزارة من مفتشيات جهوية ووكالات حضرية، وفي أفق تفعيل الجهوية المتقدمة، مطالبة بتعزيز تموقعها وأدوارها الجديدة في رسم معالم خريطة عمل بالجهات والمدن عبر إعداد المرجعية المجالية والقانونية والمساهمة في الرفع من تنافسية المدن باعتبارها قاطرة للتنمية.

ونظرا للدور المحوري للوكالات باعتبارها دراعا تنفيذية لسياسة الوزارة بالجهات، فإن عملها في المستقبل، يتعين أن ينصب على تسريع وتعميم التغطية بوثائق التخطيط الحضري والتعمير وتجويد الحكامة ومواكبة الاستثمار والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال بإحداث طفرة نوعية في تبسيط المساطر وتعميم ونشر الدلائل الخاصة بها و استغلال الإمكانيات الرقمية والتجاوب مع انشغالات المواطنين

و في نفس الإطار تسعى الوزارة من خلال التعاون بين جميع مديرياتها إلى تعزيز الحكامة الجيدة عن طريق ترشيد تسيير الميزانية و الخدمات الوجستيكية و نشر الممارسات الجيدة.

و في هذا الإطار تسعى الوزارة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديث و إثراء و دعم الترسانة القانونية التي تؤطر و تحكم القطاع؛
- تطور الرصد القانوني من اجل تعزيز الحماية القانونية لتدخلات جميع مكونات الوزارة؛
- وضع تدبير حديث و استشرافي للموارد البشرية يقوم على أساس الجدارة و الكفاءة لخدمة الوزارة و المؤسسات التي تقوم تحت إشرافها؛
- السهر على تدعيم موظفي جميع هياكل وزارة التعمير و إعداد التراب الوطني من خلال التوظيف والدمج وإدارة المسار المهني؛
- تحسين تسيير الميزانية من خلال تشجيع الانتقال من التسيير الذي يقوم على الموارد إلى التسيير الذي يقوم على النتائج؛
- المشاركة في تحسين الحكامة في جميع المصالح التابعة للوزارة وذلك باعتماد أفضل الممارسات ودعم الإدارة الإلكترونية؛
- تحسين ظروف العمل بشكل مستمر مع التسيير الأمثل للوسائل الوجستيكية الضرورية للسير الجيد لجميع مكونات الوزارة؛
- تزويد وزارة التعمير و إعداد التراب الوطني بمخطط توجيهي لنظم المعلومات؛
- تعزيز التواصل و توسيع التعاون؛
- منح تكوين ناجع يستجيب للحاجيات ومتطلبات سوق الشغل؛
- تطوير البحث والخبرة وذلك من خلال جعل مؤسسات التكوين، المذكورة أعلاه، قطبا للكفاءات في ميادين التعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب؛
- مواكبة مختلف القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمحيط السوسيو-اقتصادي عن طريق دعم القدرات وتقديم الخبرات .

2. مسؤول البرنامج

مدير الموارد البشرية والوسائل العامة.

3. المتدخلين في القيادة

التسيير العملي للبرنامج يندرج ضمن مسؤولية كل من مدير الموارد البشرية والوسائل العامة ومدير الشؤون القانونية ومدير التواصل والتعاون ونظم المعلومات ومدراء المؤسسات التكوينية والمفتشين الجهويين.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1: عقلنة التنظيم و ترشيد تدبير الموارد

المؤشر1: نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	4.70%	4,80%	4,43%	4,17%	4%	4%	2020

1. توضيحات منهجية

تتمثل نسبة الكفاءة في إدارة الموارد البشرية في عدد مسيري شؤون الموظفين بالنسبة لعدد الموظفين في الوزارة.

2. مصادر المعطيات

- مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة / قسم الموارد البشرية

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يعتمد المؤشر عدد الموظفين المنخرطين في تدبير الموارد البشرية دون الأخذ بعين الاعتبار مجال تخصصهم أو درجاتهم الإدارية؛

إن الموظفين المنخرطين في تدبير الموارد البشرية خاصة على مستوى المصالح اللاممركزة يقومون إلى جانب مهامهم بمهمات أخرى؛

إن الموظفين الموضوعين رهن الإشارة أو الملحقين لدى قطاعات أخرى لا يعتد بهم رغم أن ملفاتهم الإدارية يتم تدبيرها بالوزارة الأصلية

4. تعليق

نستنتج من خلال المعطيات في الجدول أعلاه تطور تنازلي في نسبة فعالية تدبير الموارد البشرية الأمر الذي يعكس تدبيرا جيدا للموارد البشرية على صعيد الوزارة بالنظر إلى عدد الموظفين الذين يتقلدون مناصب المسؤولية

المؤشر2: النجاعة المكتبية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
الثمن بالدرهم	7000 DH	7000 DH	6000 DH	6000 DH	6000 DH	5500 DH	2022

1. توضيحات منهجية

يقيس مؤشر جودة نظم التشغيل الآلي للمكاتب متوسط التكلفة لكل مكتب. يشمل البسط النفقات التالية: شراء حواسب ثابتة و محمولة, آلات طابعة, تراخيص أنظمة التشغيل, تكاليف الدعم لمستخدمي المكاتب, تكلفة صيانة الأجهزة والبرمجيات المكتبية, استئجار المعدات المناسبة ذات الصلة بنظم التشغيل الآلي للمكاتب.

المقام هو عدد المكاتب يعني عدد المكاتب المستعملة

2. مصادر المعطيات

- مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة / قسم الميزانية والوسائل العامة
- مديرية التواصل والتعاون والنظم المعلوماتية/ قسم النظم المعلوماتي

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء

4. تعليق

لا شيء

الهدف 2: توفير تكوين ناجع وذو جودة يستجيب لمتطلبات سوق الشغل

المؤشر1: عدد مسالك التكوين المعتمدة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
المعهد الوطني للتهيئة والتعمير	4	4	5	4	4	4 مسالك	**2020**
المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية	0	1	1	1	1	3 مسالك	**2020**

1. توضيحات منهجية

يتعلق الأمر بإحصاء وتقييم فعالية مسالك التكوين المعتمدة وذلك عبر:

- اعتماد تكوينات تتلائم مع مجالات تدخل الوزارة الوصية؛
- اعتماد الضوابط البيداغوجية الوطنية والملفات الوصفية للتكوينات المعتمدة.

2. مصادر المعطيات

دفاتر الضوابط البيداغوجية ومناهج التكوين في مختلف المسالك بالنسبة لكل مؤسسة التكوين.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرتكز انجاز هذا المؤشر على مدى انخراط خريجي المسالك المعتمدة في سوق الشغل.

4. تعليق

القانون 01-00، بتنظيم وإصلاح التعليم العالي، يعطي الإمكانية لمؤسسات التعليم العالي (الغير التابعة للجامعات) خلق، حسب الموارد المالية والبشرية واللوجيستيكية المتوفرة لديها، أسلاك التكوين في الاجازة والماستر والدكتوراه شريطة أن تكون هذه الدبلومات معتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

المؤشر2: تكلفة التكوين لطالب واحد

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
المعهد الوطني للتهيئة والتعمير	37000	34000	32000	30000	28000	27000	2021
المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية	**25000**	30.000	30000	30.000	30.000	30.000	2019

1. توضيحات منهجية

يقدم هذا المؤشر التكاليف المترتبة عن تكوين الأساسي لكل طالب خلال السنة الأكاديمية (البرامج الدراسية والأكاديمية لمختلف مسالك التكوين) مع الأخذ بعين الاعتبار وتيرة التدريس وجودة التكوين إضافة إلى معدل التأطير.

يرتكز احتساب التكلفة المالية لتكوين الطالب على ثلاثة عناصر أساسية:

- كلفة الأطر البيداغوجية والتقنية التي لها علاقة بمهام التدريس؛
- كلفة الأطر الإدارية؛
- كلفة البنايات وتجهيز وتسيير مؤسسات التكوين (التجهيزات، الصيانة، الماء، الكهرباء، الوقود.....).

2. مصادر المعطيات

- مجموع نفقات برنامج الإعانات الموجهة للتسيير وتعويضات الأطر البيداغوجية والتقنية التي لها علاقة بمهام التدريس مقسوم على عدد الطلبة المسجلين في مختلف مسالك التكوين؛
- المعطيات المرقمة للحساب الاداري لكل مؤسسة.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرتبط تنفيذ هذ المؤشر على:

- عدد الطلبة المسجلين سنويا؛
- عدد التوظيفات داخل مؤسسات التكوين؛

عدد الأطر البيداغوجية والإدارية المحالة على التقاعد.

4. تعليق

هذا المؤشر مهم لأن تكلفة التكوين ليست على عاتق الطلبة لأن الدبلومات الممنوحة معتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

المؤشر3: نسبة التمويل الذاتي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
المعهد الوطني للتهيئة والتعمير	32%	32%	32 %	33 %	33 %	33%	2021
المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية	**7%**	10%	20%	25%	30%	30%	**2020**

1. توضيحات منهجية

تحتسب النسبة المئوية للتمويل الذاتي من خلال حصر المداخيل المالية المترتبة عن الخدمات المقدمة من لدن مؤسسات التكوين واحتساب نسبتها من مجموع ميزانية التسيير

2. مصادر المعطيات

المعطيات المحاسباتية لمؤسسات التكوين

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء.

4. تعليق

لا شيء.

الهدف 3: تنمية البحث والخبرات و الارتقاء بمؤسسات التكوين إلى قطب للكفاءات في ميادين الهندسة المعمارية، التعمير وإعداد التراب.

المؤشر1 عدد شواهد الدكتوراه المحصل عليها حسب النوع

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
المعهد الوطني للتهيئة والتعمير	2	2	4	5	5	5	2021
المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية	0	0	3	5	5	5	2019

1. توضيحات منهجية

عدد الدكتوراه المحصل عليها يحسب:

- عدد الطلبة الباحثين المسجلين في مراكز دراسات الدكتوراه؛
- عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه.

2. مصادر المعطيات

مراكز الدراسات في الدكتوراه.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

نسبة تقدم انجاز أطروحات الدكتوراه وإصدار المقالات العلمية.

4. تعليق

طلاب الدكتوراه لديهم فترة تنظيمية محددة في 3 سنوات لإعداد وعرض أطروحاتهم، بالإضافة إلى 2 (سنتين) استثنائيتين في حالة عدم تمكنهم من انجاز ذلك في الوقت المحدد. أكثر من ذلك فان تسجيل الطالب بالدكتوراه تعتبر منتهية المفعول.

المؤشر2 : عدد الإصدارات العلمية حسب النوع

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
المعهد الوطني للتهيئة والتعمير	34	48	50	53	65	68	2021
المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية	0	3	5	12	24	24	2020

1. توضيحات منهجية

يحتسب مجموع الإصدارات العلمية سواء تلك الصادرة عن المؤسسة والأساتذة والطلبة الباحثين بمختلف أنواعها سواء تلك الموجهة للقطاعات المهنية(المقالات العلمية والتقنية، المساهمة في أشغال الندوات العلمية تقارير التدريب والورشات.....) أو ذات الصبغة العمومية (الدراسات الميدانية، فصول الكتب، كتب...).

2. مصادر المعطيات

- مركز التوثيق (المعهد الوطني للتهيئة والتعمير)؛
- مراكز التوثيق (المدارس الوطنية للهندسة المعمارية).

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يرتبط بمستوى الإنتاج المعرفي للمسجلين في أسلاك الدكتوراه ولأساتذة المؤسسات التكوينية

4. تعليق

عدد المنشورات يمكن أن يتفاوت من سنة لأخرى وذلك ارتباطا بالأنشطة البداغوجية والعلمية، بمشاريع البحث والدراسات المنجزة من طرف مؤسسات التكوين.

الهدف 4: تعزيز التواصل و نظم المعلومات و تحسين جودة الخدمة المقدمة.

المؤشر1: معدل رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
النسبة المئوية	50%	55%	60%	70%	80%	100%	2022

1. توضيحات منهجية

تقوم الوكالات الحضرية بتقديم خدمات متعددة لصالح المرفقين. تتمثل هذه الخدمات في الدراسة التقنية لملفات رخص البناء والتجزيء. وتستخلص مقابل هذه الخدمات واجبات تقدر ب 3 دراهم (دون احتساب الرسوم) عن كل متر مربع، مغطى بالنسبة للبنايات ومجزئ بالنسبة للتجزئات العقارية.

ينحصر معدل استعمال التكنلوجيا الرقمية في الخدمات المقدمة للمرتفقين بين القيمتين من 1 إلى 10، وذلك للتفريق بين الوكالات الحضرية التي تتوفر فقط على أجهزة معلوماتية للاستخدام المكتبي والوكالات الحضرية المتقدمة في استعمال التكنلوجيا الرقمية والتي تمكنت من رفع استعمال الهياكل للتكنولوجيا الحديثة إلى مستويات التدبير اللامادي للمساطر، والتواصل وتبادل المعلومات مع الشركاء والمرتفقين على حد سواء. هذا المعدل الذي يناهز حاليا حوالي 55% في المتوسط وطنيا، يعرف تطورا مستمرا. كما أنه يبين الالتزام الإيجابي للوكالات الحضرية على العمل على تحديث الإدارة وتوطيد دعائم الحكامة الرشيدة.

2. مصادر المعطيات

الوكالات الحضرية

البيانات المحاسبية: مديرية الشؤون الإدارية والمالية-وضعية الإيرادات – القدرة على التمويل الذاتي ...

البيانات التقنية: مديرية التسيير الحضري-نوعية وحجم الاستثمارات. (التواصل وتبادل المعلومات (الموقع الالكتروني)، الدراسة القبلية للملفات، التدبير اللامادي للمساطر ولمذكرة المعلومات ...)

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- عدم كفاية الميزانيات المخصصة لاقتناء وتنزيل الأدوات و التقنيات المعلوماتية المتقدمة؛
- ضعف إمكانية توظيف الكفاءات من قبل المهندسين الإعلاميين، نظرا لندرة المناصب المالية لدى الوكالات الحضرية وخصوصا عدم جاذبية هذه المؤسسات لهاته الكفاءات من الناحية المادية؛
- ضعف مواكبة موظفي الوكالات الحضرية فيما يتعلق باستخدام هذه الأدوات.

4. تعليق

لا شيء

المؤشر2: نسبة توفر المنصة المعلوماتية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
النسبة المئوية	-	75%	90%	95%	97%	99%	**2022**

1. توضيحات منهجية

يعتبر معدل التوافر تحد مهم للبنية التحتية المعلوماتية وذلك للحصول على نظام معلوماتي قوي. ومن أجل ذلك تم الاعتماد على عدة وسائل خاصة:

- إنشاء البنية التحتية المادية المتخصصة.
- إنجاز العمليات المناسبة التي تمكن من خفض الحوادث والتسريع من استئناف العمل.
- تأمين البيانات والنسخ الاحتياطي والمواءمة مع المديرية الوطنية لأمن النظم المعلوماتية

2. مصادر المعطيات

مديرية التواصل والتعاون والنظم المعلوماتية

مدة معالجة الحوادث: مستوى أمن النظم المعلوماتية ومستوى توفر خدمات الشبكة والأنترنيت

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء

4. تعليق

لا شيء

المؤشر3: معدل الرقمنة بالنسبة لمهن الوزارة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
النسبة المئوية	30%	40%	60%	80%	85%	95 %	2023

1. توضيحات منهجية

النسبة المئوية (عدد عمليات التشغيل الآلية المحوسبة / العدد الكلي لعمليات التشغيل)
التطبيقات المعلوماتية المنجزة، تغطية الوظائف وعمليات التشغيل

2. مصادر المعطيات

مديرية التواصل والتعاون والنظم المعلوماتية

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء

4. تعليق

أصبحت إزالة الطابع المادي لعمليات التشغيل أمرا ضروريا في الإدارة العمومية. وذلك لمزاياها من حيث سرعة الصرف، وقت المعالجة، وإمكانية التتبع والرصد. وهكذا يمثل معدل تحديث عمليات التشغيل مؤشر تغطية عمليات التشغيل فيما يخص التطبيقات المعلوماتية

3. الجزء الثالث : محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

جدول 13: التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد	%
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	128	20,81
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	70	11,38
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	417	67,8
المجموع	615	100

جدول 14: التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد	%
المصالح المركزية	387	62,93
المصالح اللاممركزة	228	37,07
المجموع	615	100

جدول 15: التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد	%
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	25	10,96
جهة الشرق	21	9,21
جهة فاس - مكناس	49	21,49
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	31	13,6
جهة بني ملال - خنيفرة	9	3,95
جهة الدار البيضاء- سطات	28	12,28
جهة مراكش - آسفي	18	7,89
جهة درعة - تافيلالت	5	2,19
جهة سوس - ماسة	13	5,7
جهة كلميم - واد نون	8	3,51
جهة العيون -الساقية الحمراء	15	6,58
جهة الداخلة - واد الذهب	6	2,63
المجموع	228	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

جدول 16: **توقع نفقات الموظفين للسنة 2018 (مشروع قانون المالية)**

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	125 446 227	619
المناصب المحذوفة	1 247 574	15
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	4 297 320	20
عمليات الإدماج	7 773 186	33
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة[3] (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	9 093 710	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف المؤدية الرئيسية للرواتب (Direction de Paierie Principale)	**145 362 869**	0
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	**145 362 869**	